مؤشرات الفساد والجهود الدولية لمكافحته

لقد أضحى الفساد وما يترتب علية من آثار وانعكاسات سلبية على الفرد والمجتمع والدولة ظاهرة عالمية متجاوزا حدود الدولة الواحدة إذ لم يعد شأنا داخليا يتعلق بدولة واحدة أو مجموعة قليلة من الدول، بل تحوّل من هاجس وطني وإقليمي إلى قضية سياسية عالمية أدرك العالم خطورتها وازداد قلقه وتضاعفت مخاوفه إزاء تداعياتها وعواقبها.

منظمة الشفافية الدولية:

تعتبر هذه المنظمة من أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية وأكثرها نشاطا وفعالية في رصد ومكافحة الفساد على المستوى العالمي، ترجع فكرة إنشاء منظمة دولية لمكافحة الفساد إلى الألماني بيتر آيجن Peter Eigen المدير السابق للبنك الدولي، فقد أكسبته خبراته الطويلة في العمل في أفريقيا وأمريكا الجنوبية حساسية خاصة ووعيا بالتأثير الهدّام للفساد، لذلك حاول التنويه بخطورته نظرا إلى عدم قدرته على مكافحة الفساد من خلال منصة البنك الدولي قدم بيتر آيجن استقالته من المؤسسة المالية الدولية سنة 1993 وقرر تأسيس منظمة الشفافية الدولية بمساعدة مجموعة من أصدقاءه

على الرغم من تأسيسها الحديث نسبيا إلاّ أن منظمة الشفافية الدولية نمت بسرعة لافتة لتصبح بذلك أكبر منظمة دولية غير حكومية. وقد وضعت هذه المنظمة على عاتقها مسؤولية إيجاد أدوات وآليات كفيلة تستهدف إحداث تغيير نحو عالم خال من الفساد من خلال التركيز على إيجاد حلول تقنية لمشاكل الفساد الذي يمثل وفق تقدير بيتر آيجن أكبر عائق أمام التطور الاقتصادي والديمقراطي في دول العالم. وفي هذا السياق تعتمد الشفافية الدولية على مبدأين أساسيين هما:

- النزاهة: وهي من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة.
- الشفافية: تعني توفر المعلومات الدقيقة في وقتها المناسب وبشكل واضح يسمح بسهولة الرقابة.

وقد عبّرت الشفافية الدولية في كل تقاريرها السنوية بأن اهتمامها بظاهرة الفساد يعود إلى أسباب متعددة أهمها:

- البعد الإنساني: على اعتبار أن الفساد ينتهك حقوق الإنسان ويهدد جهود عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- البعد الأخلاقي: وذلك أن الفساد يقوض قيم المجتمع ويعوق تكامله وتفاعله على نسق أخلاقي متكامل.
- أسباب عملية تتجسد في كون الفساد في حقيقته يعوق عمليات وفعاليات السوق في إطار الواقع العملي ومن ثم يحول دون أن يحصل المستحقون على ما ينبغي أن يحصلوا عليه من منافع وحقوق.

بناء على ما سبق تسعى منظمة الشفافية الدولية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجاز أهمها على النحو التالي:

- تشكيل ائتلافات ضد الفساد بجمع كل الأطراف المختلفة وتعبئة في الوقت ذاته كل الموارد الضرورية من أجل مكافحته.
- الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيّقة في الإدارة والحكم.
- زيارة الوعي لدى الرأي العام نتيجة لتفشي ظاهرة الفساد وما نتج عنها من أضرار تؤدي إلى تأخر التنمية في جميع المجالات خصوصا التربية والتعليم والرعاية الصحية ومجال البنية التحتية.

- محاولة إدراك واقع الفساد في العالم وذلك من خلال تشكيل تحالف عالمي لمكافحته.
- لفت انتباه الصحافة ووسائل الإعلام لقضايا الفساد من أجل تنوير الرأي العام المحلي والعالمي من خلال الاعتماد على مبدأ الشفافية والنزاهة والآثار المترتبة على تلك الآفة على مستوى الاقتصاد الوطني.

مؤشرات الفساد:

تصدر الشفافية الدولية تقارير دورية سنوية حول الفساد في العالم وتعتمد في ذلك على مجموعة متميّزة من المؤشرات ترصد وتجمع نتائجها عن طريق مُسوحات واستطلاعات رأي متخصصة توفرها مؤسسات مستقلة مختلفة، ويمكن توضيح هذه المؤشرات على النحو التالي:

- **مؤشر مدركات الفساد** (Corruption Perceptions Index (CPI: تقوم الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشر منذ سنة 1995، حيث أنه يُقيّم ويرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد بين المسئولين والسياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم تجميعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة حسنة السمعة، كما أنه يعكس أراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم متضمنا المتخصصين والخبراء من نفس الدولة الجاري تقييمها، حيث تشترط المنظمة ثلاث مصادر على الأقل لإدراج أي بلد ضمن هذا المؤشر. وبحسب المنظمة فإن هذا المؤشر يركز على الفساد في القطاع العام ويتم ترجمة تلك البيانات إلى مقياس عام موحد ضمن حدود درجات مؤشر مدركات الفساد والتي تنحصر قيمته ما بين (0 و10) من خلال احتساب المتوسط الحسابي لجميع القيم الموحدة لكل دولة، حيث تمثل الدرجة (0) أعلى مستوى للفساد المدرك، في حين تعنى درجة (10) أدنى مستوى للفساد المدرك. والذي تعرفه المنظمة بأنه:" سوء استغلال الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة". لذلك فإن مصادر المعلومات تركز على الأسئلة ذات العلاقة بهذا التعريف كقبول الموظفين الحكوميين للرشاوى أو اختلاس الأموال العامة بالإضافة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لمكافحة الفساد.
- **مؤشر دافعي الرشوة** (Bribe Payers Index (BPI: تقوم منظمة الشفافية الدولية بإصدار هذا المؤشر منذ سنة 1999 ويركز هذا المؤشر على تصنيف لأبرز الدول المصدرة وفقا لاحتمالية ارتشاء شركائها في الخارج، ويعتمد هذا المؤشر على مسح للجهات التنفيذية مع التركيز على الممارسات التجارية للشركات الأجنبية في بلادها وبالتالي فإنه يصنف الدول وليس الشركات العاملة.
- **تقرير الفساد العالمي** (Global Corruption Report (GCR: صدر هذا المؤشر لأول مرّة سنة 2001 ويتم من خلاله الكشف عن قضايا الفساد بالتفصيل في قطاع معين أو لقضية ما من قضايا الحكم الرشيد. ويقدم التقرير بحثا وتحليلا لمختصين فضلا عن توفير دراسات حول حالات معينة حيث تجمع النتائج العملية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد ويغطي كل تقرير فترة اثني عشر شهرا ابتداء من شهر جويلية إلى شهر جوان من العام المقبل، كما أنه مصمم بحيث يقدم الفائدة لمجموعة واسعة من القراء من ضمنهم واضعو السياسات والصحفيون والمعلمون والطلاب والجمهور العام. وتذكر منظمة الشفافية الدولية أن الوظيفة الأساسية لتقرير الفساد العالمي السنوي تكمن في لفت الانتباه إلى أهمية أن تبقى وسائل الإعلام والمجتمع المدني في حالة يقظة.

الجهود الدولية لمكافحة الفساد

1- البنك الدولي The World Bank:

يعتبر البنك الدولي من أكثر الأطراف والجهات الدولية اهتماما بمكافحة الفساد لكونه يعد من أكبر الجهات الراعية لبرامج تنمية المجتمعات وتمويلها على المستوى الدولي وبالتالي من أكثرها إدراكا لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها. وفي هذا السياق بدأ البنك الدولي بإصدار مؤشر الحاكمية أو الحوكمة منذ العام 1999 انطلاقا من تحديده لمفهوم الحكم على أنه:" التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما". حيث يشتمل ذلك على: العملية التي يتم بموجبها اختيار الحكومات ورصدها واستبدالها قدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها بفعالية، بالإضافة إلى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها". بناء عليه فالبنك الدولي يقوم ببناء مقاييس للحكم تتوافق مع كل من هذه المجالات الثلاثة.

3- الأمم المتحدة United Nations:

تعد هيئة الأمم المتحدة من أبرز الجهات الدولية المعنية بمكافحة الفساد والقضاء على آثاره المُدمّرة اقتصاديا واجتماعيا وحتى أخلاقيا نظرًا لما بات يطرحه من مخاطر تهدد أمن واستقرار المجتمعات وتقوض مؤسساتها الديمقراطية وتشوه قطاع العدالة وسيادة القانون فيها فقد ظلت هذه الهيئة الدولية في طليعة المبادرين الدوليين في التصدي لظاهرة الفساد، حيث اتخذت الكثير من القرارات التي استهدفت مكافحة الممارسات الفاسدة بما في ذلك تقديم الرشوة في المعاملات التجارية الدولية وتحويل الأموال بشكل غير مشروع، كما استهدفت أيضا الجريمة المنظمة العابرة للحدود. كما أن جهود الأمم المتحدة في مكافحة الفساد على المستوى الدولي لا تقتصر على حدودها المؤسسية فقط بل تتعداه إلى إقامة شراكات دولية وإقليمية مع جهات ومنظمات عديدة كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الأوروبي وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

4- الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد:

نظرًا لمعاناة جل الدول العربية من الآثار السلبية المدمرة للفساد على جميع نواحي التنمية فقد آثرت جامعة الدول العربية أن تجعل على رأس أولوياتها وضع جملة من الآليات الكفيلة بمكافحة الفساد على اعتبار أن ذلك يمثل شرطا ضروريا لإنجاح أي مشروع للتنمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي. وفي هذا السياق تعد الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد (21-12-2010) أبرز التشريعات العربية الخاصة بالتصدي لهذه الظاهرة بكافة أشكالها وأنماطها باعتبارها ظاهرة إجرامية ذات آثار سلبية على القيم الأخلاقية والحياة السياسية والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وتهدف هذه الاتفاقية إلى:

- تعزيز التدابير الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه بكل أشكاله وسائر الجرائم المتصلة به وملاحقة مرتكبيها.
- تعزيز التعاون العربي على الوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الموجودات.
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة وسيادة القانون.
- تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعّالة في منع ومكافحة الفساد.